

### حقوق المرأة على غيرها

الْحَمْدُ لِلّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعْفِنُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَتَوْبُ إِلَيْهِ، وَنَعُوذُ بِاللّهِ مِنْ شُرُورِ أَنفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَهُ، وَمَنْ يُضْنِلُ فَلَا هَادِي لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْأَئِمَّةِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ الْحَقَّةَ - عِبَادَ اللّهِ - هِيَ الْوَصِيَّةُ يَتَقَوَّى اللّهُ، الَّتِي مَنْ أَخْذَ بِهَا غَنِمَ فِي الدُّنْيَا وَرَبِحَ فِي الْآخِرَةِ، فَاتَّقُوا اللّهَ - أَيُّهَا النَّاسُ - حَقَ التَّقْوَى.

**المرأة في الإسلام** لها قيمتها أياً كانت منزلتها: أمًا، أو اختًا، أو بنتًا، أو زوجةً.

فَإِنْ كَانَتْ أُمًا: فَهِيَ أَحَقُّ مِنَ الْأَبِ بِالْبُرِّ وَالصُّحْبَةِ، سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللّهِ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِالْحُسْنَى صُحْبَتِي؟ قَالَ: «أُمُّكَ» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمُّكَ» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمُّكَ» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُبُوكَ» مُتَقَوَّى عَلَيْهِ.

بَلْ جَعَلَ اللّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - الْجَنَّةَ تَحْتَ أَقْدَامِ الْأُمَّهَاتِ، جَاءَ جَاهِمَةً - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ - إِلَى رَسُولِ اللّهِ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّهِ، أَرَدْتُ أَنْ أَغْزُرُ وَقَدْ جِئْتُ أَسْتَشِيرُكَ، فَقَالَ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «هَلْ لَكَ مِنْ أُمٍّ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «الزَّمْهَا فَإِنَّ الْجَنَّةَ عِنْدَ رَجْلِهَا» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالْحَاكِمُ، فَانظُرْ كَيْفَ عَظِيمَ اللّهِ حَقَّ الْمَرْأَةِ إِذْ كَانَتْ أُمًا أَنَّ كَانَ بِرُّهَا أَوْلَى مِنَ الْجَهَادِ.

أَمَّا إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ بِنْتًا أَوْ اخْتًا فَلَهَا قِيمَةُ كَبِيرَةٍ؛ بَلْ هِيَ أَعْظَمُ عِنْدَ وَالَّذِيهَا مِنَ الرِّجَالِ مِنْ بَنِي جِنْسِهَا؛ لِأَنَّهَا طَرِيقُ إِلَى الْجَنَّةِ لِمَنْ أَوْلَاهَا حَقَّهَا، يَقُولُ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أُنْثَى، فَلَمْ يَنْدِهَا، وَلَمْ يُهْنِهَا، وَلَمْ يُؤْثِرْ وَلَدَهُ عَلَيْهَا، أَدْخِلْهُ اللّهُ الْجَنَّةَ» رَوَاهُ أَبُو ذَوْدَ، وَقَالَ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «مَنْ عَالَ جَارِيَتِينَ حَتَّى تَبْلُغَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَا وَهُوَ كَهَاثِيْنِ» وَضَمَّ أَصَابِعَهُ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رَوَايَةِ لِأَحْمَدَ: «مَنْ عَالَ ابْنَيَتِينَ، أَوْ ثَلَاثَ بَنَاتٍ، أَوْ أَخْتَيْنَ، أَوْ ثَلَاثَ أَخْوَاتٍ، حَتَّى يَمْنَنَ، أَوْ يَمُوتَ هُوَ عَنْهُنَّ، كُنْتُ أَنَا وَهُوَ كَهَاثِيْنِ».

بَلْ أَكَّدَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى حُقُوقِ الْبِنْتِ وَالْأُخْتِ فَقَالَ: «لَا يَكُونُ لِأَحَدٍ ثَلَاثُ بَنَاتٍ، أَوْ ثَلَاثُ أَخْوَاتٍ، أَوْ ابْنَيَتَانِ، أَوْ أَخْتَانِ، فَيُنَقِّيَ اللّهُ فِيهِنَّ وَيُحْسِنُ إِلَيْهِنَّ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَقَالَ

أيضاً: «من عال ثلث بنتٍ، فَادَّهُنَّ، وَزَوَّجَهُنَّ، وَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ فَلَهُ الجنة» رواه أبو داود.

فهذا جزء من مكانة المرأة في الإسلام إذا كانت أختاً، أو بنتاً، أما إن كانت زوجة فأسعد الناس من كانت عنده زوجة؛ لأنها أحسن الناس وأفضل الناس كما أخبر بذلك الرسول - صلى الله عليه وسلم - فقال: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنتهم خلقاً، وخياركم خياركم لنسائهم» رواه الترمذى، وقال أيضاً «خيركم خيركم للنساء» رواه الحاكم وصححه . بل افتخر النبي - صلى الله عليه وسلم - بحسن تعامله مع زوجته فقال: «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي» رواه مسلم.

المرأة في الإسلام شقيقة الرجل في كل شيء؛ بل وصف الإسلام من لم يعرف قدر المرأة بأشنع الصفات يقول - صلى الله عليه وسلم - : «ما أكرم النساء إلا كريمة ولا أهانهن إلا لنيم» رواه ابن عساكر، وذكره السيوطي في "جامعه".

هذه مكانة المرأة في الإسلام، فهل تتصور بعد ذلك أن ديناً أغطى المرأة هذه المنزلة سبيلاً لها حقها، أو سيكون من تشرعياته ما يتظلم بها؟ حاشا ذلك أن يكون، بل ما يصدر مثل هذا الرعم إلا من شخص حاقد أو ناقص المعرفة، ولم يطلع على تشريعات هذا الدين، الذي ضمن حقوق جميع أفراده بما فيهن النساء.

المرأة في الإسلام مأمورة بجميع التكاليف التي أمر بها الرجل، إلا ما ورد استثناؤه، أو حالة كونها مريضة، أو حاملاً، أو مرضعاً، أو حائضاً، وكل هذه الأمور مما يضعف المرأة عن العبادة أو يضر بها، والإسلام جاء للحفظ على النفوس والأرواح.

لذلك أباح الله للمرأة ترك الصلاة إذا كانت حائضاً، بل لم يوجبها عليها تلك الفترة، وأمرها بالفطر إذا كانت حائضاً، أو حاملاً، أو مرضعاً تخاف على نفسها أو ولدتها، وأمرها أن تغضي بعد ذلك.

وكذلك مكتوب أجره لها عند الله؛ لأن العبد إذا مرض أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً، كما صح بذلك الحديث.

لقد حفظ الإسلام للمرأة حقها في التعليم، فالمرأة مثل الرجل مأمورة بعبادة الله وآئي لها أن تعبد الله على جهل وضلال، روى البخاري في "صحيحه" عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «ثلاثة لهم أجران: رجل من أهل الكتاب

آمنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ إِذَا أَدَى حَقَّ اللَّهِ وَحْقَ مَوَالِيهِ، وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أُمَّةٌ فَأَدَبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا، وَعَلِمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، فَلَهُ أَجْرٌ».«

قالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ - رَحْمَةُ اللَّهِ - فِي "فَتْحِ الْبَارِي": الْإِعْتِنَاءُ بِالْأَهْلِ الْحَرَائِرُ فِي تَعْلِيمِ قَرَائِبِ الدِّينِ، وَسُنْنَ رَسُولِهِ أَكْدُ مِنَ الْإِعْتِنَاءِ بِالْأَمَاءِ. وَقَالَ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «مَنْ عَالَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ: فَأَدَبَهُنَّ، فَزَوَّجَهُنَّ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ؛ فَلَهُ الْجَنَّةُ» رَوَاهُ أُبُو دَاوُدَ. النَّعْلِيمُ - عِبَادُ اللَّهِ - حَقٌّ مِنْ حُقُوقِ الْمَرْأَةِ فِي الإِسْلَامِ، لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا بِمُسْوَغٍ شَرِيعِيٍّ.

قالَ ابْنُ الْجُوْزِيِّ - رَحْمَةُ اللَّهِ -: الْمَرْأَةُ شَخْصٌ مُكَلَّفٌ كَالرَّجُلِ، فَيَجِبُ عَلَيْهَا طَلَبُ عِلْمِ الْوَاجِبَاتِ عَلَيْهَا، لِتَكُونَ مِنْ أَدَائِهَا عَلَى يَقِينٍ، فَإِنْ كَانَ لَهَا أَخٌ، أَوْ أَبٌ، أَوْ زَوْجٌ، أَوْ مَحْرَمٌ، يُعْلَمُهَا الْفَرَائِضُ، وَيُعْرَفُهَا كَيْفَ تُؤْدِي الْوَاجِبَاتِ كَفَاهَا ذَلِكُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ سَأَلَتْ وَتَعْلَمَتْ، فَإِنْ قَدِرْتُ عَلَى امْرَأَةٍ تَعْلَمَتْ وَعَرَفَتْ مِنْهَا، وَإِلَّا تَعْلَمَتْ مِنَ الْأَسْيَاطِ، وَدُوَيِ الْأَسْنَانِ، مِنْ غَيْرِ خَلْوَةِ بَهَا وَتَقْتَصِرُ عَلَى الْقَدْرِ الْلَّازِمِ، وَمَتَى حَدَثَتْ لَهَا حَادِثَةٍ فِي دِينِهَا سَأَلَتْ وَلَمْ تَسْتَحِ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ ا.هـ.

وَيَقُولُ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ - رَحْمَةُ اللَّهِ -: إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالرَّجُلِ فِي تَعْلِمِ الْكِتَابَةِ وَالْقِرَاءَةِ، وَالْمُطَالِعَةِ فِي كُتُبِ الدِّينِ، وَالْأَحْلَاقِ، وَقَوَاعِنِ الصِّحَّةِ وَالتَّدْبِيرِ وَتَرْبِيَةِ الْعِيَالِ وَمَبَادِئِ الْعُلُومِ وَالْفُلُونِ مِنَ الْعَقَائِدِ الصَّحِيحَةِ، وَالنَّقَاصِيرِ وَالسَّيِّرِ، وَالتَّارِيخِ، وَكُتُبِ الْحَدِيثِ وَالْفُقَهَةِ، كُلُّ هَذَا حَسَنٌ فِي حَقِّهَا، تَحْرُجُ بِهِ عَنْ حَضِيصَنِ جَهْلِهَا، وَلَا يُجَادِلُ فِي حُسْنِهِ عَاقِلٌ، مَعَ الْأَتْرَامِ بِالْحِشْمَةِ وَالصِّيَانَةِ، وَعَدَمِ الْإِحْتِلَاطِ بِالرَّجَالِ الْأَجَانِبِ ا.هـ

وَانْظُرْ مَعِي إِلَى نَمَاذِجٍ مِنْ حِرْصِ النِّسَاءِ فِي عَهْدِ النُّبُوَّةِ عَلَى الْعِلْمِ وَالْتَّعْلِمِ فَقَدْ جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَعِنْدُهُ أُمْ سَلَّمَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنَ الْحَقِّ فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسلٍ إِذَا احْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «نَعَمْ، إِذَا رَأَتِ الْمَاءَ». فَعَطَتْ أُمْ سَلَّمَةَ وَجْهَهَا وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟ قَالَ:

«نَعَمْ تَرَبَّتْ يَمِينِكَ فَقَيْمَ يُشَبِّهُهَا وَلَدَهَا». وَفِي روَايَةِ مُسْلِمٍ أَنَّ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ لِلْسَّائِلَةِ: فَضَحَتِ النِّسَاءُ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

وقالت عائشة - رضي الله عنها : نعم النساء نساء الأنصار، لم يمنعهن الحياة أن يتفققن في الدين.

بل بلغ أمر الإسلام وحثه المرأة على التعلم أن أمرت الحائض أن تخرج يوم العيد مع الناس لسماع الخطبة، تقول أم عطية - رضي الله عنها : «أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيد، وذوات الدور، فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم، ويعزل الحيض عن مصلاهم».

قال الحافظ - رحمة الله - معيًا على هذا الحديث: فيه أن الحائض لا تهجر ذكر الله، ولا مواطن الحب كمجالس العلم والذكر سويا المساجد. ففي الإسلام لم يكن مانعاً للمرأة من التعلم، ما دام ذلك التعلم والتعليم لا يقعها في مخظور شرعاً، كحلطتها بالرجال أو خلوتهم بها، أو سفرها دون محرم.

وممما أعطاه الإسلام للمرأة تصريحها من ولبي أمر المسلمين، قوله الأمر مسؤول عن الرجال والنساء، فمن حق المرأة إذن أن تناول تصريحها منه، فلذلك كان من هدي النبي - صلى الله عليه وسلم - أن حصن النساء بالمؤعظة دون الرجال، ويجتمع بهن في يوم مُنفردات عن الرجال.

روى البخاري عن ابن عباس - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - خرج يوم العيد فخطب الناس، فظن آن لم يسمع النساء، فخرج ومعه بلال إلينهن فوعظهن وأمرهن بالصدقة، فجعلت المرأة ثقي القرط والخاتم وبلال يأخذ في طرف ثوبه.

قال ابن بطال - رحمة الله - شارحا لهذا الحديث: فيه من الفوائد: أنه يجب على الإمام افتقاد أمور رعيته، وتعليمهم ووعظهم، الرجال والنساء في ذلك سواء، لقوله - صلى الله عليه وسلم : «الإمام راعٍ ومسؤول عن رعيته» فدخل في ذلك الرجال والنساء.

وقال الإمام البخاري في "صححه": باب: هل يجعل للنساء يوم على جهة في العلم؟ ثم روى عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: قالت النساء للنبي - صلى الله عليه وسلم : علينا عليك الرجال، فاجعل لنا يوماً من نفسك فوعدهن يوماً لقيهن فيه، فوعظهن، وأمرهن، فكان فيما قال لهن: «ما منكُنْ امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كان لها حجاباً من النار» فقالت امرأة: وانثنين؟ قال: «واثنين».

قال ابن بطال - رحمة الله - يوحى من هذا الحديث سؤال النساء عن أمور بينهن، وجواز كلامهن مع الرجال في ذلك للمصلحة، فيما لهن

الحاجة إليه، وقد أخذ العلم عن أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - وعن غيرهن من نساء السلف أهـ.

فهذا حق مشروع للمرأة، وهو لقاوها بولى الأمر أي كان أميراً، أو حاكماً أعلى أو مسؤولاً لها حق عنده، ومن يستطيع أن يحجبها عن حق أبيحة الله، متى كان ذلك الحق متوافقاً مع تعاليم الدين الحنيف، حالياً من الخلطة بالرجال، أو المصالحة، أو ما ماثلها، فقد قال ألم المؤمنين رضي الله عنها - ما مستت يد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يد امرأة قط، إنما كان ينبعهن بالكلام.

روى البخاري وغيره عن أسماء قالت: تزوجني الزبير وما له في الأرض من مال ولا مملوك، ولا شيء غير ناضح، وغير فرسه، فكنت أعلف فرسه وأستقي الماء، وأحرز غربة، وأعجن، ولم أكن أحسن أحزر، وكان يحب جارات لي من الأنصار، وكنت نسوة صدق.

وكنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على راسي، وهي مني على ثلث فرسخ، فحيث يوماً والنوى على راسي، فلقيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومعه نفر من الأنصار قد عانى، ثم قال: إخ ليحملني خلفه، فاستحببت أن أسير مع الرجال وذكرت الزبير وغيره، وكان أغيرا الناس.

فعرف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أني قد استحببت، فمضى، فحيث الزبير، فقلت: أقيني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى راسي النوى ومعه نفر من أصحابه؛ فأناخ لأركب فاستحببت منه، وعرفت غيرتك، فقال والله لحملك النوى كان أشد علىي من ركوبك معه، قلت: حتى أرسل إلى أبو بكر بعد ذلك بحاديم يكتفي سياسة الفرس فكانما أعنفتـ.

استدل العلماء بهذا الحديث على جواز عمل المرأة خارج بيتهـ: إذا كان هناك ضرورة لعملها، وبين ابن حجر - رحمة الله - في شرحه لهذا الحديث أن السبب الحامل لasmاء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - على الصبر على هذه الأعمال الشاقة التي جاءت في هذا الحديث، وسكتـ روجها وأبيها على ذلك هو انشغالهما بالجهاد وغيره، مما يأمر به النبي - صلى الله عليه وسلم -.

فكـ الزبير - رضي الله عنه - لا يتفرغ للقيام بهذه الأعمال التي كانت تقوم بها، وأيضاً لم يكن بإمكانه أن يستاجر من يقوم له بهذه الأعمال،

وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَمْلُوكٌ يَقُولُ لَهُ بِهَذِهِ الْأَعْمَالِ، فَانْحَسَرَ الْأَمْرُ فِي رَوْجَتِهِ.  
وَرَوَى الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ امْرَأَ  
سَوْدَاءَ كَانَتْ تَقْعُدُ الْمَسْجِدَ أَوْ شَابِّاً، فَفَقَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
- فَسَأَلَ عَنْهَا أَوْ عَنْهُ، فَقَالُوا: مَاتَ، قَالَ: «أَفَلَا كُنْتُمْ آذَنْتُمُونِي» قَالَ:  
فَكَانُوكُمْ صَعَرُوكُمْ أَمْرَهَا أَوْ أَمْرَهُ، فَقَالَ: «دُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ» فَدَلَوْهُ فَصَلَّى  
عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوَّةً ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ  
وَجَلَّ - يُؤْرُكُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ».

فَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ تَنْتَظِفُ الْمَسْجِدَ وَهُوَ مَكَانٌ يَقْصُدُهُ الرِّجَالُ، مِمَّا  
يَدْلِلُ عَلَى جَوَازِ عَمَلِ الْمَرْأَةِ خَارِجَ بَيْتِهَا.

فَلَمْ يَكُنْ الْإِسْلَامُ مَانِعاً لِلنِّسَاءِ مِنْ أَنْ تَبْحَثَ عَنْ رِزْقِهَا، أَوْ تُنْفِقَ عَلَى  
بَيْتِهَا مَا دَامَتْ مُحْتَاجَةً إِلَيْ ذَلِكَ، وَمُلْتَزِمَةً بِمَا قَرَرَهُ الْعُلَمَاءُ مِنْ ضَوَابِطِ  
لِهَذَا الْعَمَلِ.

بِأَنْ تَلْتَزِمَ بِحِجَابِهَا، وَأَنْ تَسْتَأْذِنَ وَلِيَهَا، وَأَنْ تُؤْمِنَ عَلَيْهَا الْفِتْنَةُ، وَأَنْ لَا  
تَحْلُو بِرَجُلٍ.

لِذَلِكَ قَالَ الرَّبِيبُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِاسْمَاءَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : وَاللَّهُ  
لَحْمَلَ النَّوْى كَانَ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ رُكُوبِكِ مَعَهُ.  
لَاَنَّ رُكُوبَهَا مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَحَقُّ ضَرَرًا مِنْ عَمَلِهَا؛  
لَاَنَّ فِيهِ مُحَالَطَةً بِالرِّجَالِ، وَمُرْوَرًا بِهِمْ فِي الطَّرِيقِ ذَهَابًا وَإِيَابًا.  
بَارَكَ اللَّهُ لِي وَلَكُمْ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، أَقُولُ مَا نَسْمَعُونَ وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِي  
وَلَكُمْ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ.

الحمد لله وحده وبعده:

لقد بعث الله نبيه محمدًا - صلى الله عليه وسلم - بدين عظيم أعطى كل ذي حق حقه؛ بل إن هذا الدين قد قام على العدل والقسط، وهو وضع الأمور في مواضعها «إن الله يأمر بالعدل والإحسان» [النحل: ٩٠] فهذا الدين عدل في تشريعاته، عدل في أحكامه، عدل في تكاليفه، عدل في مظاهره، عدل في أمره ونهيه، فلم يبق شيء من أمر الدين والدنيا إلا وظهر فيه أمارة العدل والإنصاف.

ومن مظاهر العدل البارزة ما شرعاً الإسلام من حقوق المرأة على الرجل يحب عليه تأديته لها، والإخلال بهذه الحقوق يعد جوراً وظلماً، فلا تزوج المرأة إلا بعد استئذانها، ولا يجوز إجبارها على النكاح، أو على نكاح أحد بعيته، روى البخاري في "صحيحه" عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لا تنكح الأيم حتى شتائم، ولا تنكح البكر حتى تستأذن» قالوا: يا رسول الله كيف إذنها؟ قال: «أن سكت». قال شيخ الإسلام - رحمة الله - المرأة لا يتبغى لأحد أن يزوجها إلا بإذنها كما أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - فإن كرهت ذلك لم تجب على النكاح إلا الصغيرة البكر، فإن أباها يزوجها ولا إذن لها، وأماماً بالائع النسب فلا يجوز تزويجها بغير إذنها لا للأب ولا لغيره بإجماع المسلمين، وكذلك البكر البالغ ليس لغير الأب والأجد تزويجها بدون إذنها بإجماع المسلمين، وأماماً للأب والجد فتبغى لهما استئذانها، واختلف العلماء في استئذانها: هل هو واجب أو مستحب؟ وصحيح أنَّه واجب، أ.هـ ثم إن المرأة لا يجوز الزواج منها إلا بصدق، يقول الله سبحانه: [وأنواع النساء صدقاتهن حلمه] النساء: ٤]

يقول القرطبي - رحمة الله - هذه الآية تدل على وجوب الصداق للمرأة وهو مجمع عليه ولا خلاف فيه؛ بل إن دفع الصداق للمرأة من محسنين هذا الدين على غيره من الأديان، كما ذكر ذلك جمع من أهل العلم.

ثم إن المرأة متى ما كانت في ذمة ولتها، أيها كان زوجاً، أو أباً، أو أخاً، أو جداً، فإنه تحب عليه نفتها، ولا يحل له أن يتزكها بدون نفقة، روى مسلم في خطبته - صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع أنَّه قال: «ولهمن عليكم رزقهن وكسوتهم بالمعروف».

قال التوسي - رحمة الله - فيه وجوب نفقة الزوجة وكسوتها وذلك ثابت بالإجماع، بل أعظم من ذلك أن الرجل إذا طلق زوجته فيجب عليه النفقة عليها ما دامت في العدة، أو ما دامت حاملاً حتى تضع، ثم ترضع ولديها حتى يُطعم، يقول الله سبحانه: «اسكُنوهنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضْرِبُوهُنَّ لِتُضْرِبُوهُنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَانْقُضُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَأَتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ» [الطلاق: 6].

يقول الماوردي - رحمة الله - يعني: سكن الزوجة مستحق على زوجها مدة نكاحها وفي عدة طلاقها، بائناً كان أو رجعياً، إن الرجل مأمور أن يحافظ على دين من تحت ولايته من الرجال والنساء، يقول الله سبحانه: «بِإِيمَانِهِ الَّذِينَ آمَنُوا قُوَا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِكُمْ نَارًا وَفُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ» [التحريم: 6].

قال قتادة: يقيهم أن يأمرهم بطاعة الله، وينهاهم عن معصيته، وأن يقوم عليهم بأمر الله، يأمرهم به ويساعدهم عليه، فإذا رأيت لله معصية ردعهم ورجرنهم عنها.

ولقد حصَّ الله التعامل مع الزوجة بجميل الوصف، فقال سبحانه: «وَاعْشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» [النساء: 19] قال ابن كثير: أي: طيبوا أقوالكم لهم وحسنوافعالكم وهناتكم حسب قدر تكم كما ثحب ذلك منها، فافعل أنت بها مثله كما قال تعالى: «وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ» [البقرة: 228] وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي» رواه الترمذى وصححه، وابن ماجة، والدارمى.

وكان من أخلاقه - صلى الله عليه وسلم - أنه جميل العشرة، دائم البشر يداعب أهله، ويتلطّف بهم، ويُوسّعهم نفقة، ويُضاحي نساءه، حتى إنه كان يُسايق عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - يتورّد إليها بذلك، قالت: سابقني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فسبقته، وذلك قبل أن أحمل اللحم، ثم سابقته بعدما حملت اللحم فسبقتني فقال: «هذا بتلك» رواه أحمد، وأبو داود وابن حبان، والبيهقي.

وكان يجمع نساءه كل ليلة في بيته التي يبيت عندها فيأكلون معهن العشاء بعض الأحيان، ثم تصرف كل واحدة إلى منزلها، وكان ينام مع المرأة من نسائه في شعار واحد، يضع عن كتفيه الرداء، وبينما بالإزار، وكان إذا صلى العشاء يدخل منزله يسمّر مع أهله قليلاً قبل أن ينام، يؤنسهم بذلك - صلى الله عليه وسلم - وقد قال الله تعالى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي

رسُولُ اللهِ أَسْوَةُ حَسَنَةٍ» [الأحزاب: ٢١] أ.هـ  
كُلُّ ذَلِكَ لِعَظِيمِ حَقِّ الْمَرْأَةِ وَأَحِبِّ مَكَانَتِهَا عِنْدَهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَلَقَدْ جَاءَ الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ لِمَنْ جَمَعَ بَيْنَ رَوْجَتَيْنِ فَأَكْثَرُ ثُمَّ لَمْ يَعْدُ بَيْنَهُنَّ  
فَرَوَى أَبُو دَاؤَدُ، وَالْتَّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ بِسْنَدٍ صَحِيفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ  
أَمْرَاتَانِ، فَمَا لَهُ إِلَّا هُنَّا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشَفَعُهُ مَائِلٌ».

وَبَعْدَ كُلِّ هَذِهِ الْأَحْكَامِ الَّتِي حَصَّ اللَّهُ بِهَا الْمَرْأَةَ، الَّتِي اسْتَغْرَضَنَا  
بَعْضَهَا لِيَعْلَمَ النَّاسُ جَمِيعًا أَنَّ هَذَا الدِّينَ لَمْ يَظْلِمِ الْمَرْأَةَ؛ بَلِ الْمُجْتَمِعُ هُوَ  
الَّذِي ظَلَمَهَا، وَمَا يُذَكِّرُ بَيْنَ وَقْتٍ وَآخَرَ مِنْ صُورِ الظُّلْمِ وَتَتَنَادِي بِهِ وَسَائِلُ  
الْإِعْلَامِ لِيَقُولُوا إِنَّهَا مَظْلُومَةٌ فِي هَذَا الدِّينِ، هُوَ جَوْرٌ.

فَمُخَالَفَهُ أَفْرَادُ النَّاسِ لِتَعَالَيمِ هَذَا الدِّينِ لَا تُنَسِّبُ لِلَّدِينِ؛ بَلْ يَحْبُّ عِلَاجُهَا  
بِالطُّرُقِ الشَّرُّعِيَّةِ، لَا تَعْمِيمَ الْخَطَايا عَلَى الدِّينِ، أَوْ عَلَى الْمُجْتَمِعِ كُلِّهِ،  
وَاسْمَاعُوا إِلَى هَذِهِ الْقَصَّةِ الَّتِي حَدَثَتْ فِي عَهْدِ النُّبُوَّةِ، رَوَى البَيْهَقِيُّ، وَابْنُ  
مَاجَةَ وَغَيْرُهُمَا، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ فَتَاهَ دَخَلَتْ  
عَلَيْهَا فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي رَوْجَنِي ابْنَ أَخِيهِ لِيُرِفَعَ بِي حَسِيسَتُهُ وَأَنَا كَارِهُهُ،  
قَالَتِ: اجْلِسِي حَتَّى يَأْتِيَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ -  
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَخْبَرَنَاهُ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَدْعَاهُ، فَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا،  
فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ أَجْرَيْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنِي أَرَدْتُ أَنْ أُعْلَمَ النِّسَاءَ  
مِنَ الْأَمْرِ شَيْئًا.

وَرَوَى مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ  
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «لَا تَمْنَعُو نِسَاءَكُمُ  
الْمَسَاجِدَ إِذَا اسْتَأْذَنَكُمُ الْإِيمَانَ» قَالَ: فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَاللهِ لَمْنَعْهُنَّ،  
قَالَ: فَأَقْبِلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ فَسَبَّهُ سَبَّا سِيِّئًا مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلُهُ قَطُّ، وَقَالَ:  
أَخْرُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَتَقُولُ: وَاللهِ لَمْنَعْهُنَّ؟  
فَأَنْقُضُوا اللَّهَ - عِبَادَ اللَّهِ - وَأَرْعَوْا حَقَّ الْمَرْأَةِ، فَإِنَّكُمْ مُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ  
وَمُحَاسِنُونَ عَلَيْهِ.

وَأَعْمَلُوا - عِبَادَ اللَّهِ - أَنَّ اللَّهَ أَمْرَكُمْ بِالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ  
وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَهْلَهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلَوَا عَلَيْهِ وَسَلَّمُوا تَسْلِيمًا»  
[الأحزاب: ٥٦].